البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
أيار 2012

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	25
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

- **تظهر أخر البيانات المتوفرة عن عام 2011 والفترة المنقضية من عام 2012، تبايناً في أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الوقت الذي سجّلت فيه مقبوضات بند السفر ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة نمواً ملموساً، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً واضحاً كبند تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والصادرات الوطنية. هذا وقد أظهرت تقديرات دائرة الإحصاءات العامة تحسن معدل النمو الحقيقي خلال الربع الرابع من عام 2011 ليصل إلى 3.1٪، ليرتفع بذلك معدل النمو الحقيقي خلال عام 2011 إلى 2.6٪.**

- **الإنتاج والأسعار والتشغيل،** سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 3.1٪ خلال الربع الرابع من عام 2011 مقابل 3.2٪ خلال نفس الربع من عام 2010، وعليه فإن معدل النمو الحقيقي خلال عام 2011 بلغ 2.6٪ بأسعار السوق مقابل 2.3٪ خلال عام 2010. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهور الاربعة الاولى من العام الحالي بنسبة 3.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع أكبر بلغت نسبته 4.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. أما معدل البطالة فقد تراجع إلى 11.4٪ من إجمالي قوة العمل خلال الربع الأول من عام 2012 مقابل 13.1٪ خلال نفس الربع من عام 2011.

- **القطاع النقدي والمصرفي،**
  - انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الثلث الاول من عام 2012 بمقدار 1,733.7 مليون دولار (16.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 8,772.4 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2012 بمقدار 407.8 مليون دينار (1.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 24,526.7 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2012 بمقدار 925.4 مليون دينار (5.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 16,776.6 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الاول من عام 2012 بمقدار 445.3 مليون دينار (1.8٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 24,823.2 مليون دينار.
- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الثلث الاول من عام 2012 بمقدار 13.9 نقطة (0.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 1,981.2 نقطة.

❑ **المالية العامة**، سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المساعدات الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 168.0 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة بعجز مالي بلغ 239.8 مليون دينار خلال نفس الفترة في العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية آذار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 800.0 مليون دينار ليبلغ 9,715.0 مليون دينار (43.7٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 113.0 مليون دينار ليصل إلى 4,599.8 مليون دينار (20.7 ٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 64.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية آذار 2012.

❑ **القطاع الخارجي**، انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الربع الاول من عام 2012 بنسبة 4.1٪ لتبلغ 1,311.4 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 22.2٪ لتبلغ 3,766.0 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 43.2٪ ليبلغ 2,454.6 مليون دينار، وذلك مقارنة بالربع الاول من عام 2011. وتشير البيانات الأولية خلال الثلث الاول من عام 2012 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2011 إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة 10.5٪ وانخفاض مدفوعات بند السفر بنسبة 4.5٪. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثلث الاول من عام 2012 انخفاضاً نسبته 2.3٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2011 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,048.2 مليون دينار(10.0٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1336.3 مليون دينار (7.1٪ من GDP) عام 2010، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 1,043.0 مليون دينار مقارنة مع 1,172.1 مليون دينار خلال عام 2010. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2011 صافي التزام نحو الخارج مقداره 14,938.5 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل للخارج بلغ 12,865.4 مليون دينار في نهاية عام 2010.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الثلث الأول 2012 بمقدار 1,733.7 مليون دولار (16.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 8,772.4 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 5.0 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال الثلث الأول من عام 2012 بمقدار 407.8 مليون دينار (1.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 24,526.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال الثلث الأول من عام 2012 بمقدار 925.4 مليون دينار (5.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 ليبلغ 16,776.6 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال الثلث الأول من عام 2012 بمقدار 445.3 مليون دينار (1.8٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 24,823.2 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان 2012، باستثناء أسعار الفائدة على القروض والسلف الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، وذلك بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2011.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الثلث الاول من عام 2012 بمقدار 13.9 نقطة (0.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 1,981.2 نقطة، بينما حافظت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الثلث الاول من عام 2012 على نفس مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتصل إلى 19.3 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية نيسان	
2011		2011	2012
US$ 10,506.1	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 10,995.9	US$ 8,772.4
-14.2٪		-10.2٪	-16.5٪
24,118.9	السيولة المحلية	22,762.3	24,526.7
8.1٪		2.0٪	1.7٪
15,851.2	التسهيلات الائتمانية	15,288.7	16,776.6
9.7٪		5.8٪	5.8٪
14,284.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	13,724.1	14,635.7
10.1٪		5.7٪	2.5٪
24,377.9	إجمالي ودائع العملاء	22,926.8	24,823.2
8.3٪		1.9٪	1.8٪
19,119.1	دينار	17,787.2	19,136.0
8.5٪		1.0٪	0.1٪
5,258.8	أجنبي	5,139.6	5,687.2
7.6٪		5.2٪	8.1٪
19,905.8	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	18,713.4	19,900.5
8.5٪		2.0٪	0.0٪
16,507.6	دينار	15,394.4	16,192.0
8.5٪		1.2٪	-1.9٪
3,398.2	أجنبي	3,319.0	3,708.5
8.6٪		6.1٪	9.1٪

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الثلث الأول 2012 بمقدار 1,733.7 مليون دولار (16.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 لتبلغ 8,772.4 مليون دولار. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 5.0 شهراً.

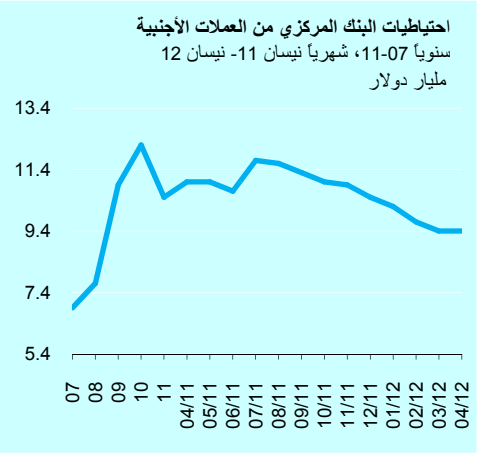

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2012 بمقدار 407.8 مليون دينار (1.7٪) عن مستواها في نهاية عام 2011 لتبلغ 24,526.7 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 455.6 مليون دينار (2.0٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال الثلث الأول من عام 2012 مع نهاية عام 2011 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة: -**

- ارتفعت الودائع في نهاية الثلث الأول من عام 2012 بمقدار 355.4 مليون دينار (1.7٪) عن مستواها في نهاية عام 2011 لتصل إلى 21,455.0 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 344.4 مليون دينار (1.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

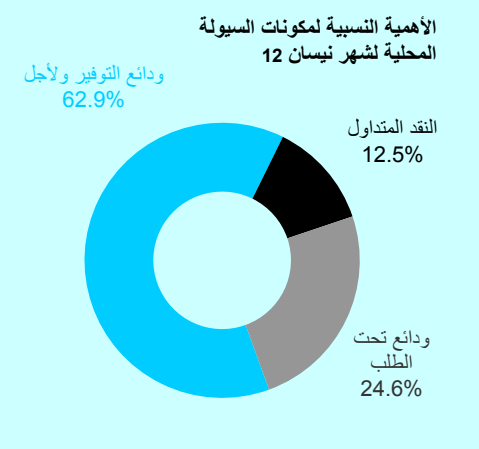

– ارتفع النقد المتداول في نهاية الثلث الأول من عام 2012 بمقدار 52.4 مليون دينار (1.7٪) عن مستواه في نهايـة عام 2011 ليبلغ 3,071.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 111.2 مليون دينار (3.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة:**

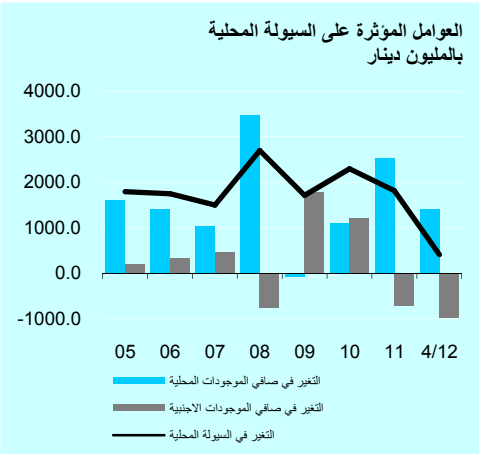

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول من عام 2012 بمقدار 1,398.6 مليون دينار (9.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2011، مقابل ارتفاع قدره 1,050.7 مليون دينار (8.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2011. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 1,243.6 مليون دينار (21.3٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 155.0 مليون دينار (0.8٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر نيسان من عام 2012 بمقدار 990.8 مليون دينار (10.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2011، مقارنة مع انخفاض مقداره 595.1 مليون دينار (5.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2011. وقد تأتى هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 1,163.6 مليون دينار (12.6٪) وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 172.8 مليون دينار.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2011		تغير الرصيد كما هو في نهاية نيسان 2011	2012
-724.9	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**-595.1**	**-990.8**
-733.2	البنك المركزي	-808.7	-1,163.6
8.3	البنوك المرخصة	213.6	172.8
2,537.1	**الموجودات المحلية (صافي)**	**1,050.7**	**1,398.6**
1,009.9	البنك المركزي، منها:	987.4	1,243.6
46.8	الديون على القطاع العام (صافي)	72.9	184.5
962.5	أخرى (صافي*)	914.5	1,059.1
1,527.2	البنوك المرخصة	63.3	155.0
1,744.9	الديون على القطاع العام (صافي)	367.1	743.1
1,311.5	الديون على القطاع الخاص	808.1	356.9
-1,529.2	أخرى (صافي)	-1,111.9	-945.0
1,812.2	**السيولة المحلية (M2)**	**455.6**	**407.8**
175.6	**النقد المتداول**	**111.2**	**52.4**
1,636.6	**الودائع، منها:**	**344.4**	**355.4**
294.3	بالعملات الأجنبية	238.2	371.3

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكـل أسعــار الفائــدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2012/5/31 برفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع للدينار بمقدار 50 نقطة أساس، والإبقاء على سعر فائدة الأدوات الأخرى دون تغيير، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

- **سعر إعادة الخصم:** 5.00٪.
- **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.75٪.
- **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 3.25٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2011		أيار 2011	أيار 2012
4.50	إعادة الخصم	4.25	5.00
4.25	اتفاقيات إعادة الشراء	4.00	4.75
2.25	نافذة الإيداع	2.00	3.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر فائدة شهادات الإيداع: بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع بتاريخ شهر تشرين أول 2008 بنسبة 5.64٪ لأجل ثلاثة أشهر و 5.94٪ لأجل ستة أشهر.

- ضمن الإطار الجديد للسياسة النقدية، وبهدف إدارة وتوفير السيولة الملائمة للجهاز المصرفي وتخفيف التذبذبات في سعر فائدة الإقراض فيما بين البنوك ، فقد استحدث البنك المركزي أداة اتفاقيات إعادة الشراء لأسبوع واحد تكون بمبادرة من البنك المركزي وبسعر فائدة وكمية يتم تحديدهما من قبل البنك المركزي.

أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

- **أسعــار الفـائــدة علـى الـودائـــع:**

– **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر نيسان 2012 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.65٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2011 بمقدار 19 نقطة أساس.

- **ودائع التوفير**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر نيسان 2012 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.75٪، وليرتفع بذلك بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

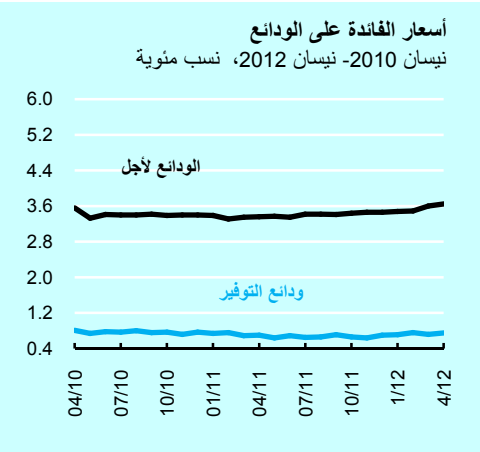

- **ودائع تحت الطلب**: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر نيسان 2012 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.45٪، مرتفعاً بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- **الجاري مدين**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر نيسان 2012 بمقدار 23 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.95٪، وليرتفع بذلك بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

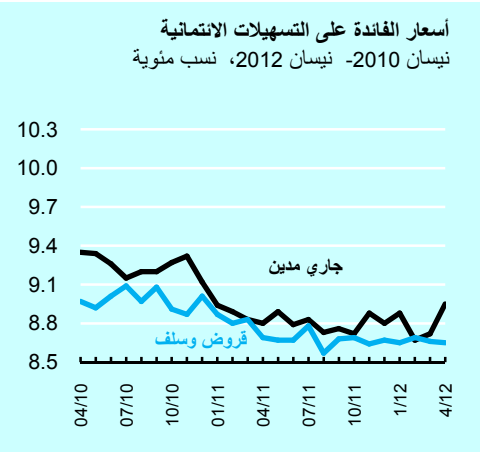

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر نيسان 2012 بمقدار 56 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.56٪، مرتفعاً بذلك بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2011		نيسان 2011	نيسان 2012	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الودائع			
0.43	تحت الطلب	0.44	0.45	2
0.70	توفير	0.70	0.75	5
3.46	لأجل	3.36	3.65	19
	التسهيلات الائتمانية			
9.34	كمبيالات واسناد مخصومة	9.11	9.56	22
8.67	قروض وسلف	8.69	8.65	-2
8.80	جاري مدين	8.80	8.95	15
8.22	الإقراض لأفضل العملاء	8.18	8.25	3

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر نيسان 2012 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.65٪، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر نيسان 2012 ما نسبته 8.25٪ مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره ثلاث نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2011.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2012 ما مقداره 16,776.6 مليون دينار، بإرتفاع مقداره 925.4 مليون دينار (5.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 837.3 مليون دينار (5.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الثلث الأول من عام 2012، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في

التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 484.8 مليون دينار (42.7٪)، والتسهيلات الممنوحة لقطاع الانشاءات بمقدار 46.7 مليون دينار (1.3٪)، بالإضافة إلى ارتفاع التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 349.6 مليون دينار (10.2٪) بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية العام السابق. في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة وبمقدار 28.5 مليون دينار (0.8٪)، وذلك بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2011.

- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 589.6 مليون دينار وللقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 351.7 مليون دينار (2.5٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011. كذلك ارتفع رصيد كل من التسهيلات المقدمة للمؤسسات المالية غير المصرفية والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 4.2 مليون دينار (84٪) و4.0 مليون دينار (0.4٪) على التوالي، بينما تراجعت التسهيلات المقدمة للمؤسسات العامة بحوالي 24.1 مليون دينار (6.5٪)، وذلك عن مستواها في نهاية عام 2011.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2012 ما مقداره 24,823.2 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 445.3 مليون دينار (1.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 422.0 مليون دينار (1.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر نيسان 2012 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 247.2 مليون دينار (16.1٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 117.0 مليون دينار (4.4٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 86.4 مليون دينار (31.2٪) وذلك عن مستوياتها السائدة في نهاية عام 2011. في المقابل، انخفضت ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 5.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2011.

- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال شهر نيسان 2012، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 428.4 مليون دينار (8.1٪) وكذلك ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 16.9 مليون دينار (0.1٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2011.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال شهر نيسان من عام 2012 بالمقارنة مع نهاية الشهر السابق، وكذلك خلال الثلث الأول من هذا العام وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال نفس الفترة من عام 2011. وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر نيسان 2012 بمقدار 5.9 مليون دينار (2.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 232.6 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 25.1 مليون دينار (8.7٪) خلال نفس الشهر من العام الســابق. أما خلال الثلث الاول من عام 2012، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 815.8 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 360.5 مليون دينار (30.6٪) عن حجمه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر نيسان 2012 بواقع 47.6 مليون سهم (16.5٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 240.6 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 28.1 مليون سهم (6.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الاول من عام 2012، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 966.6 مليون سهم بالمقارنة مع 1,636.0 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان 2012 انخفاضاً قدره 9.2 نقطة (0.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,981.2 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 22.4 نقطة (1.0٪) خلال الشهر المماثل من عام 2011. أما خلال الثلث الاول من عام 2012، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 13.9 نقطة (0.7٪) عن مستواه المسجّل في نهاية عام 2011، مقابل انخفاض قدره 175.6 نقطة (7.4٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2011. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الخدمات بمقدار 72.4 نقطة (4.3٪) وقطاع الصناعة بمقدار 26.1 نقطة (1.2٪)، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 24.2 نقطة (1.0٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2011.

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

نيسان

2012	2011		2011
1,981.2	**2,198.0**	الرقم القياسي العام	**1,995.1**
2,468.1	2,731.5	القطاع المالي	2,443.9
2,123.8	2,360.5	قطاع الصناعة	2,149.9
1,621.3	1,770.1	قطاع الخدمات	1,693.7

المصدر: بورصة عمان.

- **القيمة السوقية للأسهم:**

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان 2012 ما مقداره 19.3 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.1 مليار دينار (0.6٪) عن

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم (نقطة) والقيمة السوقية (مليار دينار)

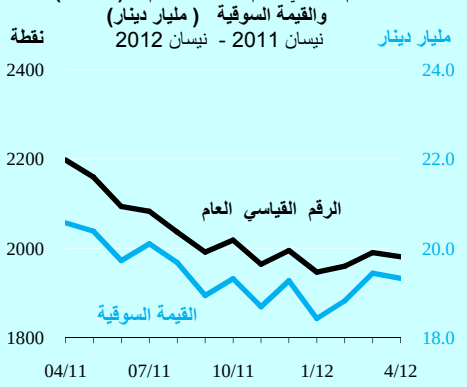

مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 0.3 مليار دينار (1.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2011. أما خلال الثلث الأول من عام 2012، فقد حافظت القيمة السوقية على نفس مستواها المسجل في نهاية عام 2011 والبالغ 19.3 مليار دينار، مقارنة مع انخفاضها بمقدار 1.3 مليار دينار (5.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر نيسان 2012 تدفقاً موجباً بلغ 0.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 29.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2011، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر نيسان 2012 ما قيمته 48.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 47.7 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2012، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 9.4 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 73.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

عام		نيسان	
2011		2011	2012
2,850.3	حجم التداول	264.6	232.6
11.5	معدل التداول اليومي	13.2	11.1
19,272.8	القيمة السوقية	20,570.8	19,325.9
4,072.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	391.2	240.6
78.6	صافي استثمار غير الأردنيين	29.3	0.6
555.8	شراء	71.3	48.3
477.2	بيع	42.0	47.7

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل (GDP) خلال الربع الرابع من عام 2011 نمواً حقيقياً نسبته 3.1٪ بأسعار السوق مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال نفس الربع من عام 2010. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات والذي شهد نمواً طفيفاً نسبته 0.4٪ فإن معدل نمو الناتج الحقيقي بأسعار الأساس يصل إلى 3.6٪ بالمقارنة مع 4.2٪ خلال الربع ذاته من عام 2010.
- أما خلال عام 2011، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي 2.6٪ بأسعار السوق و3.3٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 2.3٪ بأسعار السوق و 3.4٪ بأسعار الأساس خلال عام 2010.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي بنسبة 3.8٪ مقابل ارتفاع أكبر بلغت نسبته 4.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.
- بلغ معدل البطالة 11.4٪ (10.0٪ للذكور و 18.0٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2012 مقابل 13.1٪ (10.8٪ للذكور و 22.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2011. هذا وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 15.3٪.

تطورات GDP خلال عام 2011

تمكن الاقتصاد الوطني خلال عام 2011 من تحقيق معدلات نمو ايجابية على الرغم من الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المواتية إقليمياً وعالمياً. وبشكل أكثر تفصيلاً، **سجل GDP خلال الربع الرابع من عام 2011 نمواً حقيقياً نسبته 3.1٪ ليرتفع بذلك معدل النمو الحقيقي خلال عام 2011 بنسبة 2.6٪ بالمقارنة مع 2.3٪ خلال عام 2010.** وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع بنسبة 1.1٪ خلال عام 2011، **فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة يصل إلى 3.3٪** مقابل نمو نسبته 3.4٪ خلال عام 2010. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
2011- 2009
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	5.1	5.2	7.7	3.9	**5.5**
GDP بالأسعار الجارية	7.2	7.7	9.0	9.6	**8.5**
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6	3.1	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1	9.6	**9.1**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2011-2009

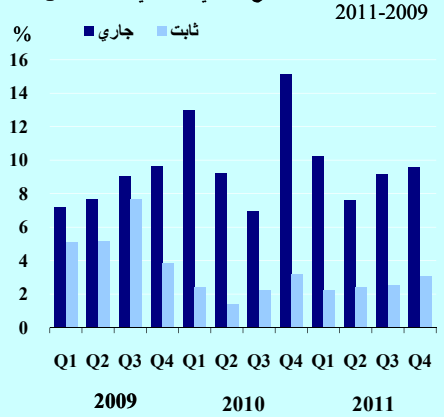

فقد سجل نمواً نسبته 9.1٪ بالمقارنة مع نمو بلغ 10.9٪ خلال عام 2010. **وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 6.4٪ خلال عام 2011** مقابل ارتفاع أكبر نسبته 8.4٪ خلال عام 2010.

وبشكل أكثر تفصيلاً، سجل قطاع "**الصناعات التحويلية**" نمواً نسبته 4.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 2.0٪ خلال عام 2010. كما شهد قطاعا "**الكهرباء والمياه**" و"**التجارة والمطاعم والفنادق**" تحسناً في أدائهما، حيث سجلا نمواً نسبته 5.1٪ و 3.7٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.4٪ و 1.7٪ على الترتيب خلال عام 2010. وفي المقابل، **شهدت قطاعات** "**الصناعات الاستخراجية**" و"**خدمات المال والتأمين والعقارات**" و"**الزراعة**" و"**النقل والاتصالات**" **تباطؤاً في أدائها** خلال عام 2011 حيث سجلت نمواً نسبته 17.7٪ و 3.4٪ و 3.9٪ و 3.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 19.4٪ و 7.0٪ و 6.9٪ و 5.2٪ على الترتيب خلال عام 2010. أما **قطاع "الإنشاءات"، فقد شهد تراجعاً** بواقع 4.3٪ مقابل تراجع نسبته 4.6٪ خلال عام 2010.

وعلى صعيد مساهمة القطاعات المختلفة في النمو الاقتصادي بأسعار الأساس الثابتة خلال عام 2011، فقد بلغت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP ما مقداره 1.2 نقطة مئوية و 2.1 نقطة مئوية، مقابل 0.7 نقطة مئوية و 2.7 نقطة مئوية على الترتيب خلال عام 2010.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي تحسناً بنسبة 4.6٪ خلال الربع الأول من العام الحالي بالمقارنة مع تراجع طفيف نسبته 0.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. وقد جاء هذا التحسن محصلة لما يلي:
  - **نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 3.7٪** (بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.5٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي) وذلك بفضل تحسن أداء عدد من البنود المشكّلة لهذا الرقم أبرزها بند المنتجات النفطية المكررة (بنسبة 18.1٪) والحديد والصلب (بنسبة 13.6٪) من جهة، وتراجع الرقم القياسي لعدد من البنود أبرزها بند الإسمنت (بنسبة 16.4٪) والمنتجات الكيميائية (بنسبة 11.2٪) من جهة أخرى.
  - **نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 22.4٪** وذلك بسبب الطلب المتزايد للصناعات التحويلية على الكهرباء.
  - **تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 1.3٪**، ويعزى ذلك إلى تراجع إنتاج الفوسفات بنسبة 4.8٪، وتباطؤ إنتاج البوتاس (ليسجل نمواً نسبته 2.3٪ بالمقارنة مع نمواً نسبته 79.8٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي).
- سجل مؤشر عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية نمواً متسارعاً.
- تراجع أداء مؤشر أعداد المغادرين.
- سجلت مؤشرات كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية والمساحات المرخصة للبناء تباطؤاً في أدائها. وفيما يلي أبرز تطورات المؤشرات القطاعية الجزئية:

نسب مئوية*

عام 2011 كاملاً	المؤشـر	الفترة المتاحة		
		2011		2012
-0.3	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**-0.2**	كانون ثاني – آذار	**4.6**
-2.2	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**-3.5**		**3.7**
-4.2	المنتجات الغذائية والمشروبات	-1.2		-2.8
-5.0	المنتجات النفطية المكررة	1.9		18.1
9.9	الحديد والصلب	-4.9		13.6
-26.5	الإسمنت	-33.3		-16.4
-1.3	المنتجات الكيميائية	1.8		-11.2
16.5	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**43.0**		**-1.3**
16.8	الفوسفات	24.0		-4.8
17.2	البوتاس	79.8		2.3
4.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**0.5**		**22.4**
25.7	**المساحات المرخصة للبناء**	**27.0**	كانون ثاني– آذار	**15.0**
6.2	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**4.1**	كانون ثاني– آذار	**25.9**
13.8	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**19.3**	كانون ثاني– نيسان	**13.0**
-3.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**10.7**	كانون ثاني– آذار	**2.1**
-21.5	**أعداد المغادرين**	**-10.9**	كانون ثاني– نيسان	**-10.4**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

شهد المستوى العام للأسعار خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي تباطؤاً في نموه بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI 3.8٪ بالمقارنة مع 4.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي بالإرتفاع العالمي لأسعار المواد الغذائية والنفط.

معدل التضخم السنوي
التغير النسبي في متوسط CPI خلال الشهور الأربعة الاولى للأعوام (2004-2012)

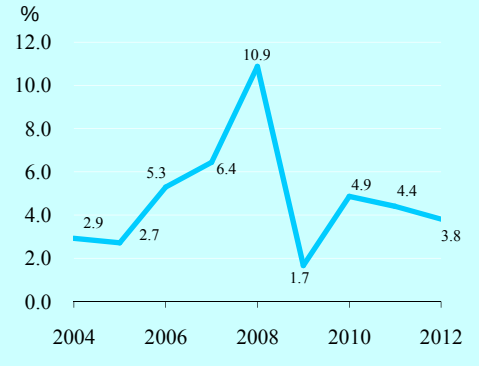

وفيما يتعلق بتطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز المستجدات بهذا الخصوص:**

- **مجموعة المواد الغذائية**، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.7٪)، **وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 4.2٪** بالمقارنة مع ارتفاع أقل نسبته 3.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2011. **وبذلك أسهمت هذه**

المجموعة بمقدار 1.5 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي. ويعزى ارتفاع أسعار هذه المجموعة إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" (بنسبة 15.4٪)، وكذلك "اللحوم والدواجن" (بنسبة 7.8٪) و"السكر ومنتجاته" (بنسبة 5.0٪) من جهة، وتراجع أسعار الخضروات (بنسبة 9.5٪)، والفواكه (بنسبة 3.5٪) والحبوب ومنتجاتها" (بنسبة 1.5٪) من جهة أخرى.

- **مجموعة الملابس والأحذية** (5.0٪ من سلة CPI)، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 6.1٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتسهم بذلك بنحو 0.3 نقطة مئوية من معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بارتفاع أسعار الملابس والأحذية اللذان سجلا تضخماً نسبته 5.9٪ و 6.6٪ بالمقارنة مع 5.0٪ و 4.5٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **مجموعة المساكن** (26.8٪ من سلة CPI)، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.8٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 4.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتسهم بذلك بمقدار 0.8 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لبند "الإيجارات" بنسبة 4.2٪، كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 0.4٪ لبند "الوقود والإنارة" و 4.4٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (31.6٪ من سلة CPI)، **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة بلغت 3.8٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 5.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2011، **لتساهم بذلك بمقدار 1.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار جميع بنودها وخصوصاً بند "العناية الشخصية" (8.7٪)، و"العناية الطبية" (8.4٪)، و"الثقافة والترفيه" (4.3٪) والتعليم (3.1٪)، في حين سجل بند "النقل" ارتفاعاً بنسبة 2.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 9.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.

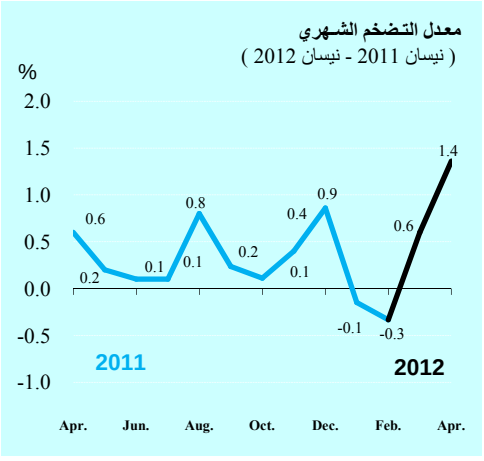

أما خلال شهر نيسان من العام الحالي فقد ارتفع المستوى العام لأسعار المستهلك بنسبة 1.4٪ مقارنة بالشهر السابق (آذار 2012)، وذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها "الخضروات" و"الفواكه" و"اللحوم والدواجن" من جهة، وتراجع أسعار عدد آخر من البنود أبرزها "الألبان ومنتاجاتها والبيض" و"الثقافة والترفيه" من جهة أخرى.

التشغيل

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 38.2٪ (61.5٪ للذكور و 14.3٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة مع 39.4٪ (63.3٪ للذكور و 14.9٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2011.

- بلغت نسبة المشتغلين خلال الربع الأول من عام 2012 من مجموع السكان (15 سنة فأكثر) 33.8٪. وقد شكّل المشتغلون في قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي ما نسبته 25.8٪ من مجموع المشتغلين، فيما شكّل المشتغلون في قطاع تجارة الجملة والتجزئة 15.1٪، وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعات التعليم والصناعات التحويلية والقطاعات الأخرى.

- بلغ معدل البطالة (نسبة المتعطلون من قوة العمل) خلال الربع الأول من عام 2012 ما نسبته 11.4٪ (10.0٪ للذكور و 18.0٪ للإناث) مقابل 13.1٪ (10.8٪ للذكور و 22.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2011. هذا وقد بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد الذين مؤهلهم التعليمي بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 15.3٪.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 168.0 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012 مقارنة بعجز مالي بلغ 239.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية (14.4 مليون دينار)، فإن الموازنة العامة تكون قد حققت عجزاً مالياً مقداره 182.4 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 257.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية آذار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 636.0 مليون دينار ليبلغ 10,632.0 مليون دينار (47.9٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية آذار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 800.0 مليون دينار ليبلغ 9,715.0 مليون دينار (43.8٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 113.0 مليون دينار ليبلغ 4,599.8 مليون دينار (20.7٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

شهدت الإيرادات العامة خلال شهر آذار من عام 2012 انخفاضاً مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي بمقدار 38.1 مليون دينار أو ما نسبته 9.5٪ لتصل إلى 362.8 مليون دينار. بينما شهدت الإيرادات العامة خلال الربع الأول من عام 2012 ارتفاعاً مقارنة مع نفس الفترة من العام 2011 بمقدار 76.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.6٪ لتصل إلى 1,082.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 79.7 مليون دينار من جهة، وانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 3.4 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال شهر آذار والربع الأول من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آذار		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – آذار		معدل النمو (٪)
	2011	2012		2011	2012	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**400.9**	**362.8**	**-9.5**	**1006.6**	**1082.9**	**7.6**
الإيرادات المحلية، منها:	400.9	348.4	-13.1	988.8	1068.5	8.1
الإيرادات الضريبية، منها:	258.5	204.6	-20.9	684.9	708.7	3.5
ضريبة المبيعات	182.2	140.0	-23.2	489.7	489.6	0.0
الإيرادات الأخرى، منها:	140.3	141.6	0.9	298.6	354.0	18.6
رسوم تسجيل الأراضي	17.8	15.9	-10.7	35.0	40.4	15.4
المساعدات الخارجية	0.0	14.4	-	17.8	14.4	-19.1
إجمالي الإنفاق	**454.5**	**491.0**	**8.0**	**1246.4**	**1250.9**	**0.4**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-53.6**	**-128.2**		**-239.8**	**-168.0**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2012 بمقدار 79.7 مليون دينار أو ما نسبته 8.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 1,068.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 55.4 مليون دينار، وكذلك ارتفاع كلاً من الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 23.8 مليون دينار و 0.5 مليون دينار، على التوالي.

➢ الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول من عام 2012 بمقدار 23.8 مليون دينار أو ما نسبته 3.5٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 708.7 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 66.3٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

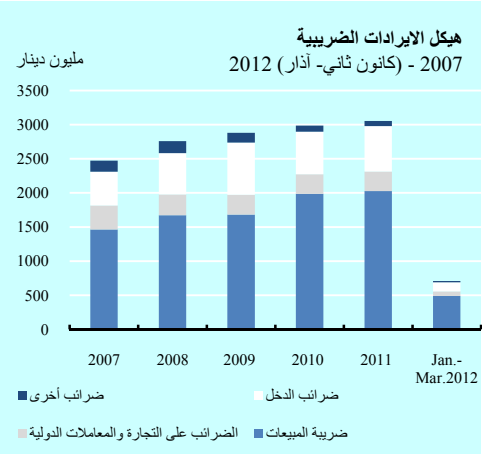

- **ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 20.9 مليون دينار أو ما نسبته 18.6٪ لتصل إلى 133.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 25.3 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 4.4 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 77.7٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 103.7 مليون دينار (منها 47.7 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).
- **ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 1.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.0٪ لتبلغ 66.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 1.3 مليون دينار. علماً بأن ضريبة المغادرين (والتي كانت ضمن الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية) قد ألغيت في ضوء أحكام القانون المؤقت للقانون المعدل لضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009.

- **انخفضت حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 0.1 مليون دينار لتبلغ 489.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض الطفيف محصلة لانخفاض ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 20.9 مليون دينار، وارتفاع كلاً من بند ضريبة المبيعات على الخدمات، وضريبة المبيعات على السلع المحلية، وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 11.4 مليون دينار و8.0 مليون دينار و1.4 مليون دينار، على التوالي.

➢ **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الربع الأول من عام 2012 بمقدار 55.4 مليون دينار أو ما نسبته 18.6٪ لتصل إلى 354.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 47.3 مليون دينار لتبلغ 86.9 مليون دينار (منها 81.8 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وكذلك ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 11.0 مليون دينار لتبلغ 158.1 مليون دينار. وفي المقابل انخفضت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 2.9 مليون دينار لتبلغ 109.0 مليون دينار.

➢ **الاقتطاعات التقاعدية**

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الربع الأول من عام 2012 بمقدار 0.5 مليون دينار لتبلغ 5.8 مليون دينار.

♦ **المساعدات الخارجية**

انخفضت المساعدات الخارجية خلال الربع الأول من عام 2012 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 بمقدار 3.4 مليون دينار، لتبلغ 14.4 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة خلال شهر آذار في عام 2012 ارتفاعاً مقداره 36.5 مليون دينار أو ما نسبته 8.0٪ لتبلغ 491.0 مليون دينار. وكذلك شهدت النفقات العامة خلال الربع الأول من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 4.5 مليون دينار أو ما نسبته 0.4٪ لتبلغ 1,250.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 3.5٪ و انخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 54.3٪.

النفقات الجارية

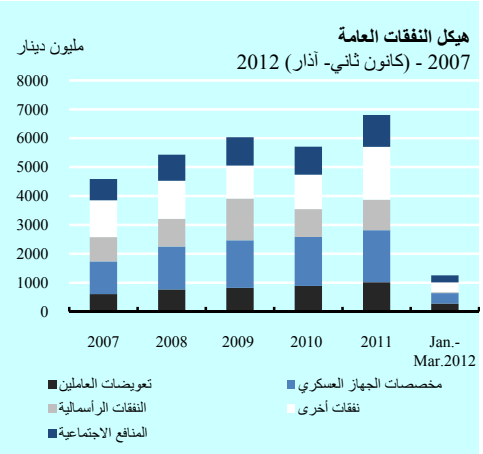

ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الأول من عام 2012 بمقدار 40.7 مليون دينار أو ما نسبته 3.5٪ لتصل إلى 1,220.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 18.8 مليون دينار لتبلغ 275.9 مليون دينار، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 18.7 مليون دينار ليصل إلى 243.0 مليون دينار، وارتفع بند دعم السلع بمقدار 32.4 مليون دينار ليبلغ 122.0 مليون دينار،

وكذلك ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 3.3 مليون دينار ليصل إلى 118.5 مليون دينار، وفي المقابل انخفضت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 24.9 مليون دينار لتبلغ 363.1 مليون دينار، وكذلك شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً بمقدار 17.6 مليون دينار ليبلغ 33.4 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من عام 2012 انخفاضاً بمقدار 36.2 مليون دينار، أو ما نسبته 54.3٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011 لتصل إلى 30.5 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2012 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 168.0 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 239.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2012 عجزاً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 49.5 مليون دينار مقابل عجز أولي بلغ مقداره 124.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2011.

الدين العام

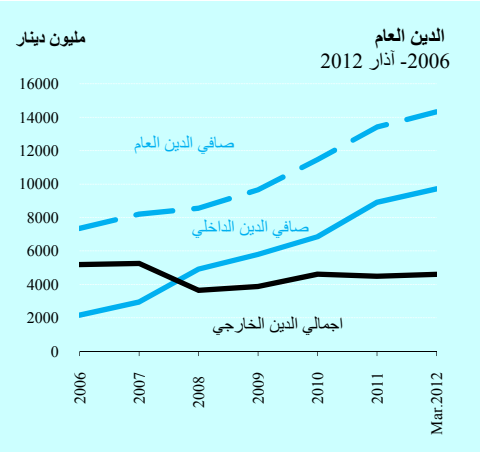

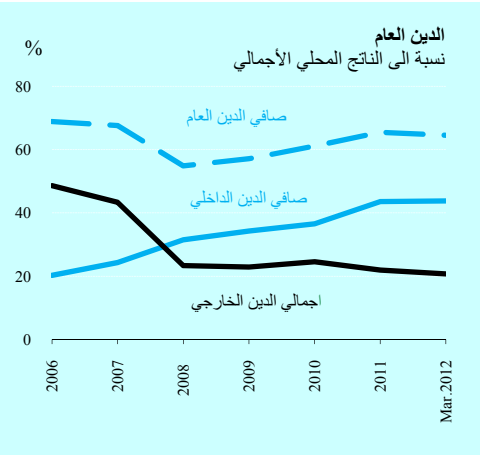

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية آذار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 636.0 مليون دينار ليبلغ 10,632.0 مليون دينار (47.9٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 189.0 مليون دينار وارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 446.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، بشكل أساس، محصلة للارتفاع الكبير في رصيد التسهيلات المباشرة المقدمة من المصادر البنكية بمقدار 460.9 مليون دينار لتصل إلى 640.8 مليون دينار في نهاية آذار 2012 مقابل 179.9 مليون دينار في نهاية عام 2011 وذلك لتغطية مديونية شركة الكهرباء الوطنية نتيجة انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي من مصر.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية آذار 2012 ارتفاعاً** مقداره 800.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليبلغ 9,715.0 مليون دينار (43.7٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 636.0 مليون دينار، وانخفاض قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2011 بمقدار 164.0 مليون دينار.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية آذار 2012 عن مستواه في نهاية عام 2011 بمقدار 113.0 مليون دينار ليبلغ 4,599.8 مليون دينار (20.7٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 41.5٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 8.3٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 20.3٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 18.9٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية آذار 2012 بمقدار 913.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2011 ليصل إلى 14,314.8 مليون دينار (64.4٪ من GDP) مقابل 13,401.8 مليون دينار (65.4٪ من GDP) في نهاية عام 2011. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً مقداره نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2011.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** خلال الربع الأول من عام 2012 ما مقداره 88.0 مليون دينار (منها 17.8 مليون دينار فوائد) مقابل 85.7 مليون دينار (منها 21.2 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2011.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- قرر مجلس الوزراء تعديل أسعار بعض المشتقات النفطية اعتباراً من 2012/5/27، مع استمرار تثبيت أسعار بنزين أوكتان 90 والسولار والكاز بالإضافة إلى اسطوانة الغاز المنزلي، وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2011	2012	التغير ٪
		أيلول	أيار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	620	620	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	**فلس/لتر**	**795**	**1000**	**25.8**
السولار	فلس/لتر	515	515	0.0
الكاز	فلس/لتر	515	515	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0
زيت الوقود للصناعة	**دينار/طن**	**501.2**	**556.9**	**11.1**
زيت الوقود للبواخر	**دينار/طن**	**511.3**	**556.9**	**8.9**
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	**فلس/لتر**	**614**	**657**	**7.0**
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	**فلس/لتر**	**619**	**662**	**6.9**
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	**فلس/لتر**	**634**	**677**	**6.8**
الإسفلت	**دينار/طن**	**536.7**	**595.7**	**11.0**

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية

- أقر مجلس الوزراء حزمة من الإجراءات والقرارات المالية التي ستساهم في التخفيف من تفاقم عجز الموازنة وتوفير ما قيمته نحو 300 مليون دينار، وذلك على النحو التالي (أيار 2012):
  - اقتطاع 20٪ من رواتب رئيس الوزراء والسادة الوزراء لصالح خزينة الدولة اعتباراً من الشهر الحالي.
  - إلزام جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بتخفيض نفقاتها التشغيلية بمعدل 15٪.

- إلزام جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بتخفيض نفقاتها الرأسمالية بنسبة 10٪.
- تخفيض دعم الوحدات المستقلة بمعدل 15٪.
- تخفيض موازنة وزارة المالية بمعدل 85 مليون دينار.

- قرر مجلس الوزراء رفع التعرفة الكهربائية على الاستهلاك المنزلي، لما يزيد على 600 كيلو واط/ ساعة شهرياً، بنسب متفاوتة ومتدرجة، مع استمرار إعفاء المستهلكين الذين يقل استهلاكهم عن 600 كيلو واط/ساعة، كما تم رفعها أيضاً على قطاعات تجارية يزيد استهلاكها الشهري عن 2000 كيلو واط، إضافة إلى رفعها على بعض الصناعات الكبيرة. حيث قامت الحكومة برفع التعرفة الكهربائية على كل من شركات الاتصالات والبنوك والصناعات الكبرى الاستخراجية التعدينية وإنارة الشوارع ومؤسسة الموانئ والفنادق وضخ المياه بنسب تراوحت ما بين 22٪ إلى 150٪ (حزيران 2012).
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تخفيض ضريبة المبيعات على أجهزة الهواتف الخلوية من 16٪ إلى 8٪ (حزيران 2012).

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على تبادل مذكرات بين الحكومة الأردنية والحكومة اليابانية، تقدم بموجبها الحكومة اليابانية للأردن منحة بقيمة 6.780 مليون دولار أمريكي (542 مليون ين ياباني)، وذلك من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، للمساهمة في تنفيذ مشروع تعزيز الإجراءات الأمنية في مركز حدود الكرامة ضمن برنامج المساعدات اليابانية للحماية الأمنية (أيار 2012).

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر آذار من عام 2012 بنسبة 1.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 457.5 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2012، فقد انخفضت الصادرات الكلية بما نسبته 4.1٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق لتبلغ 1,311.4 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر آذار من عام 2012 بنسبة 18.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 1,336.1 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2012، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 22.2٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق لتبلغ 3,766.0 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر آذار من عام 2012 ارتفاعاً نسبته 31.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 ليبلغ 878.6 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2012، فقد ارتفع العجز المسجل في الميزان التجاري بنسبة 43.2٪ ليصل إلى 2,454.6 مليون دينار.
- ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر نيسان من عام 2012 بنسبة 20.6٪ في حين انخفضت مدفوعاته بنسبة 1.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2011 لتبلغ 234.9 مليون دينار و 67.9 مليون دينار، على التوالي. أما خلال الثلث الأول من عام 2012، فقد ارتفعت مقبوضات بند السفر بنسبة 10.5٪ وانخفضت مدفوعاته بنسبة 4.6٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011 لتبلغ 776.7 مليون دينار و 274.4 مليون دينار، على التوالي.
- ارتفع **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر نيسان من عام 2012 بنسبة 0.5٪ ليبلغ 204.2 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2012 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.3٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011 ليبلغ 773.7 مليون دينار.
- **سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات** عجزاً مقداره 2,048.2 مليون دينار خلال عام 2011 (10.0٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,336.3 مليون دينار (7.1٪ من GDP) خلال عام 2010.

- سجّل **الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة** صافي تدفق للداخل مقداره 1,043.0 مليون دينار عام 2011 مقارنة بحوالي 1,172.1 مليون دينار خلال من عام 2010.
- سجّل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية عام 2011 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 2,073.1 مليون دينار ليصل إلى 14,938.5 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2010.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 41.8 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 684.0 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2012، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 642.2 مليون دينار ليبلغ 4,883.2 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية خلال كانون الثاني – آذار 2011، 2012

بالمليون دينار

	كانون الثاني – آذار			
	2011	معدل النمو (٪) 2011/2010	2012	معدل النمو (٪) 2012/2011
	القيمة		القيمة	
التجارة الخارجية	4,241.0	19.8	4,883.2	15.1
الصادرات الكلية	1,367.6	15.7	1,311.4	-4.1
الصادرات الوطنية	1,159.0	15.9	1,117.2	-3.6
المعاد تصديره	208.6	14.4	194.2	-6.9
المستوردات	3,082.0	21.2	3,766.0	22.2
الميزان التجاري	-1,714.4	26.1	-2,454.6	43.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال كانون الثاني– آذار 2011، 2012

بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	159.4	181.8	14.1
العراق	225.5	127.3	-43.5
الهند	113.4	115.5	1.9
السعودية	82.5	101.0	22.4
اندونيسيا	17.6	65.6	272.7
سوريا	83.9	60.9	-27.4
لبنان	46.1	47.2	2.4
المستوردات			
السعودية	685.8	1070.6	56.1
الصين	309.2	322.9	4.4
الولايات المتحدة الأمريكية	198.2	305.1	53.9
مصر	137.0	151.4	10.5
المانيا	193.1	144.1	-25.4
اوكرانيا	42.7	115.2	169.8
إيطاليا	132.3	113.8	-14.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الربع الأول من عام 2012 انخفاضاً نسبته 4.1٪ لتصل إلى 1,311.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 15.7٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2011. وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع الصادرات الوطنية بمقدار 41.8 مليون دينار، أو ما نسبته 3.6٪، لتصل إلى 1,117.2 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 14.4 مليون دينار، أو ما نسبته 6.9٪، لتصل إلى 194.2 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الربع الأول 2011 و 2012، بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**1159.0**	**1117.2**	**-3.6**
الملابس	**155.2**	**172.6**	**11.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	142.5	161.9	13.6
الفوسفات	**94.0**	**134.2**	**42.8**
الهند	64.7	83.3	28.7
أندونيسيا	5.3	22.5	324.5
بلغاريا	3.2	13.6	325.0
البوتاس	**116.4**	**122.5**	**5.2**
الخضروات	**156.9**	**119.0**	**-24.2**
سوريا	59.0	45.1	-23.6
روسيا	9.3	11.3	21.5
تركيا	0.2	9.7	-
منتجات دوائية وصيدلية	**76.3**	**77.5**	**1.6**
السعودية	9.9	20.2	104.0
الجزائر	11.5	11.3	-1.7
العراق	4.1	6.7	63.4
الامارات	11.1	6.1	-45.0
الورق والكرتون	**33.2**	**33.8**	**1.8**
السعودية	8.3	9.6	15.7
العراق	10.5	8.7	-17.1
الآمارات	3.8	3.3	-13.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال الربع الأول لعام 2012 بالمقارنة مع الفترة المماثلة لعام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 40.2 مليون دينار (42.8٪) لتصل إلى 134.2 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 61.0٪ خلال الربع الأول من عام 2011. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار وكميات الفوسفات المصدرة بنسبة 36.4٪ و 4.6٪ على التوالي. وقد استحوذت كل من الهند واندونيسيا وبلغاريا على ما نسبته 89.0٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

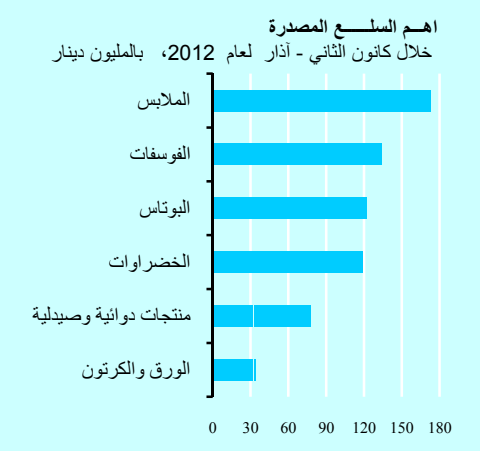

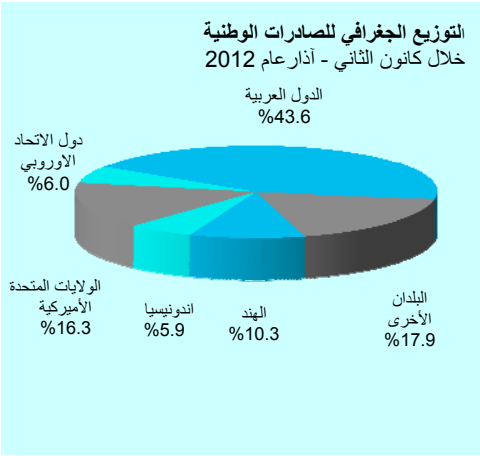

- ارتفاع صادرات **البوتاس** بمقدار 6.1 مليون دينار (5.2٪) لتصل إلى 122.5 مليون دينار.
- ارتفاع الصادرات من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 1.2 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6٪، لتصل إلى 77.5 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 23.2٪ خلال الربع الأول من عام 2011. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والجزائر والعراق والإمارات ما نسبته 57.2٪ من إجمالي صادرات الأردن.
- انخفاض الصادرات من **الخضروات** بمقدار 37.9 مليون دينار (24.2٪) لتصل إلى 119.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 12.7٪ خلال الربع الأول من عام 2011. حيث استحوذت أسواق كل من سوريا وروسيا وتركيا على ما نسبته 55.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض الصادرات للعراق بمقدار 52.6 مليون دينار.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والفوسفات والبوتاس والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والورق والكرتون خلال الربع الأول من عام 2012 على ما نسبته 59.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 54.5٪ خلال ذات الفترة من عام 2011. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والهند والسعودية واندونيسيا وسوريا ولبنان على ما نسبته 62.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2012 مقابل 62.8٪ خلال الفترة المماثلة عام 2011.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الربع الأول من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 721.4 مليون دينار، أو ما نسبته 23.7٪، لتبلغ 3,766.0 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 19.8٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الربع الأول من عام 2012 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011، يلاحظ ما يلي:

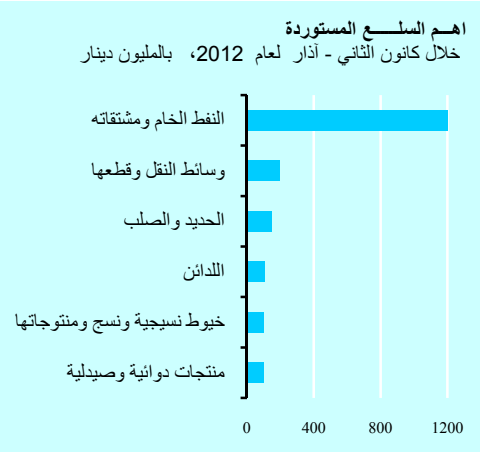

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 329.4 مليون دينار، أو ما نسبته 118.4٪، لتصل إلى 607.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 142.2٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع تكلفة استيراد تلك المشتقات نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية واستمرار وانقطاع الغاز المصري. وتعتبر كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا البيضاء الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه السلع.

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 205.1 مليون دينار، أو ما نسبته 53.0٪، لتصل إلى 592.1 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 26.1٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 16.6٪، وارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 31.2٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.

- انخفاض مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 17.0 مليون دينار، أو ما نسبته 10.2٪، لتصل إلى 149.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 72.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. وقد استحوذت أسواق كل من أوكرانيا وتركيا واليابان على ما نسبته 56.6٪ من مستوردات المملكة من هذه المادة.

- تراجع مستوردات المملكة من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 20.4 مليون دينار، أو ما نسبته 9.6٪، لتصل إلى 192.5 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 22.4٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 67.2٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال الربع الأول من عامي 2011 و 2012 بالمليون دينار

	2011	2012	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**3082.0**	**3766.0**	**23.7**
النفط الخام	**387.0**	**592.1**	**53.0**
السعودية	354.8	577.5	62.8
مشتقات نفطية	**278.3**	**607.7**	**118.4**
السعودية	134.7	187.6	39.3
الولايات المتحدة الامريكية	28.6	106.9	273.8
روسيا البيضاء	0.0	71.6	-
وسائط النقل وقطعها	**212.9**	**192.5**	**-9.6**
كوريا الجنوبية	65.1	73.2	12.4
ألمانيا	54.1	28.8	-46.8
الولايات المتحدة الامريكية	19.8	27.4	38.4
الحديد والصلب	**166.0**	**149.0**	**-10.2**
أوكرانيا	34.7	57.4	65.4
تركيا	51.0	13.5	-73.5
اليابان	0.5	13.4	2580
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**99.0**	**101.6**	**2.6**
الصين	44.3	40.5	-8.6
تايوان	20.2	25.3	25.2
تركيا	5.6	8.5	51.8
اللدائن	**96.9**	**103.4**	**6.7**
السعودية	46.2	56.9	23.2
الكويت	6.0	5.4	-10.0
الامارات العربية المتحدة	3.4	4.6	35.3
منتجات دوائية وصيدلية	**93.4**	**97.9**	**4.8**
المانيا	9.8	14.1	43.9
المملكة المتحدة	7.2	10.3	43.1
الولايات المتحدة الامريكية	7.5	7.9	5.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

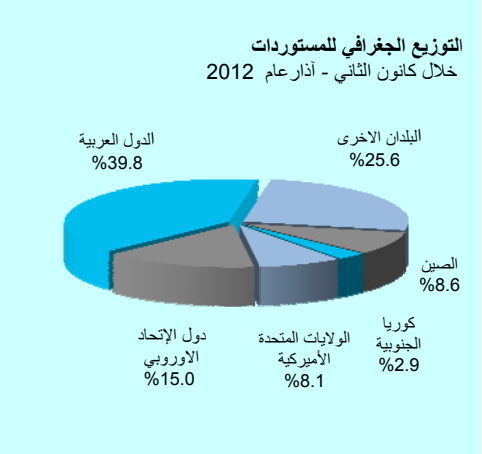

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"المشتقات النفطية" و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" واللدائن و"منتجات دوائية وصيدلية" على ما نسبته 49.0٪ من إجمالي المستوردات خلال الربع الأول من عام 2012 مقابل 43.8٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية ومصر وألمانيا وأوكرانيا وايطاليا خلال الربع الأول من عام 2012 على ما نسبته 59.0٪ من إجمالي المستوردات مقابل 55.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الربع الأول من عام 2012 تراجعاً مقداره 14.4 مليون دينار أو ما نسبته 6.9٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011 لتبلغ 194.2 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الربع الأول من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 777.5 مليون دينار، أو ما نسبته 46.4٪، مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011 ليصل إلى 2,454.6 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر نيسان من عام 2012 بمقدار 1.1 مليون دينار (0.5٪) بالشهر المقابل من عام 2011 ليبلغ 204.2 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2012 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.3٪ ليصل إلى نحو 773.7 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2012 ارتفاعاً مقداره 73.6 مليون دينار (10.5٪) لتصل إلى 776.7 مليون دينار، بالرغم من انخفاض عدد زوار المملكة (السياح) بنسبة 8.6٪ خلال الثلث الأول من عام 2012 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2011، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد الزوار من ذوي معدل الإنفاق المرتفع.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الثلث الأول من عام 2012 انخفاضاً نسبته 4.5٪ لتصل إلى 247.4 مليون دينار مقارنة بحوالي 259.2 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2011.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010 إلى ما يلي:-

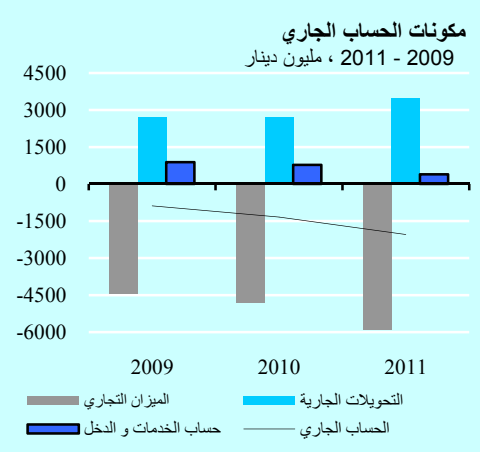

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,048.2 مليون دينار (10.0٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,336.3 مليون دينار (7.1٪ من GDP) تم تسجيله خلال عام 2010. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2011 بمقدار 1,071.3 مليون دينار (22.2٪) ليصل إلى 5,895.1 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 4,823.8 مليون دينار عام 2010.

- تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 519.8 مليون دينار عام 2011 مقارنة مع وفر بلغ 838.5 مليون دينار عام 2010، ويعزى ذلك إلى تسجيل صافي بندي السفر والخدمات الحكومية لوفر بلغ 1305.8 مليون دينار و 201.6 مليون دينار على التوالي، في حين سجل كل من صافي بندي النقل والخدمات الأخرى عجزاً بلغ 891.5 مليون دينار و 96.1 مليون دينار على التوالي.
- ارتفاع العجز المتحقق في حساب الدخل بمقدار 62.9 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال عام 2010 ليصل إلى 127.6 مليون دينار، وذلك محصلة لارتفاع العجز في صافي دخل الاستثمار بمقدار 29.5 مليون دينار وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 33.4 مليون دينار.
- ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 741.0 مليون دينار ليصل إلى 3,454.7 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2011 بمقدار 652.5 مليون دينار ليبلغ نحو 1,431.9 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 88.5 مليون دينار ليصل إلى 2,022.8 مليون دينار. ويذكر أن مقبوضات حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام 2011 قد سجّلت انخفاضاً مقداره 95.2 مليون دينار (4.2٪)، كما انخفضت مدفوعات حوالات غير الأردنيين العاملين في الأردن بنحو 34.6 مليون دينار (11.2٪).

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2011 صافي تدفق للداخل مقداره 2,218.5 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 805.6 مليون دينار خلال عام 2010. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفق للداخل مقداره 1,043.0 مليون دينار خلال عام 2011 مقارنة بحوالي 1,172.1 مليون دينار خلال عام 2010.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 208.5 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 547.0 مليون دينار خلال عام 2010.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 183.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 137.2 مليون دينار خلال عام 2010.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2011 بمقدار 1,172.3 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,030.7 مليون دينار خلال عام 2010.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2011 التزاماً نحو الخارج بلغ 14,938.5 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 12,865.4 مليون دينار في نهاية عام 2010. ويعود ارتفاع رصيد الالتزامات نحو الخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2011 بالمقارنة مع نهاية عام 2010 بمقدار 1,302.2 مليون دينار ليصل إلى 31,219.1 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 1,043.0 مليون دينار ليبلغ 16,591.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد القروض الخارجية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة بمقدار 138.0 مليون دينار ليبلغ 4,686.0 مليون دينار.
- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة لدى الجهاز المصرفي الاردني بنحو 175.2 مليون دينار لتبلغ 6,462.6 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 121.5 مليون دينار ليبلغ 2,801.2 مليون دينار.

■ انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2011 بالمقارنة مع نهاية عام 2010 بمقدار 770.9 مليون دينار ليصل إلى 16,280.6 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإنخفاض الاصول الاحتياطية بمقدار 1,084.2 مليون دينار وإنخفاض رصيد استثمارات الحافظة لدى البنوك التجارية بمقدار 200.6 مليون دينار.